جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التخصص:سياسات مقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس:

بعنوان:

أثر الفساد الإداري على المجتمع في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

خروجي رربيعة

عنتر حياة

تحت اشراف الدكتور:

لجنة المناقشة:

الأستاذ:بن زايد محمد.....رئيسا

الأستاذ :شاربي محمد.....عضوا ومناقشا

الأستاذ : خداوي محمد..... مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2015 –2016

اهداء

الحمد لله بحمده تعالى الذي علم فألهم وصلى الله على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أغلى كنوز الدنيا

إلى من غرس في نفسي مخافة الله في السر والعلن رباني صغيرة ورعاني كبيرة إلى رمز المحبة والعطاء "أبي العزيز والغالي الذي أفتخر به كثيرا"

إلى القوة الخفية التي أمدتني بالصبر والمثابرة التي أفرح لبسمتها إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أغلى الحبايب أمي "القلب الطيب"

إلى من تقاسمت معهم تفاصيل حياتي وكانوا سر نجاحي وبهم حمات مشعل العلم وتابعت سيرتي الدراسية... إلى رياحين حياتي "إخوتي"

إلى كل أفراد عائلة "خروجي"

إهداء خاص إلى حاج جبين وقرة العين إلى السند ورفيق الدرب وأخ الدنيا "ضيف الله"

إلى من منحوني البسمة وطعم الحياة... طيور الجنة "هاجر، زكريا، أنفال"

إهداء خاص: إلى من وقفوا سند لنا من أجل فطن طعم ثمار النجاح العم محمد زوار وزوجته "طاطا عائشة" ولا ننسى "طاطا حليمة" حفظهما الله.

إلى من قاسمني عناء العمل الصديقة "حياة وعائلتها الكريمة"

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح والإبداع... إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت... صديقتان

إلى خريجي دفعة قسم العلوم السياسية

إلى كل من لهم مكانة خاصة في قلبي

إهداء إلى بلدي الجزائر والقدس الشريفة.

اهداء

أهدي ثمرة نجاحي هذا إلى أعز وأغلى وأجمل حقيقة عرفها التاريخ...إلى الشمعة التي كانت تحترق من أجل أن تضيء لي طريقي، إلى من تعب لأرتاح وضحى لأنال إلى التي ترخص أمامهم كل الغوالي الوالدين وما أجملهما من كلمة واللسان يتشرف بنطقهما ومد القلب والمشاعر والأحاسيس تقال الله بكل الكلمات تلمح وتبقى كلمة والدي في قلبي أحبابي إني مدينة لكم بما وصلت إليه وما أرجوا أن أصل إليه في سحاري الحب وعلى رحال الوفاء كتبت لكم بماء الدهر وبريق الألماس فأنتم من سلكت لكم وحدكم يا أحبائي أقولها بدون خجل ينعم بالحب الأبدي الطاهر أمي الحبيبة لطالما أردت أن أوفيك بعضا من حقك ولكني أعلم بأن حقك أعظم مما أملك من كلام وهدايا فقبلي مني ما تقدمه لك قلبي قبل يداي (زهرة)

إلى روح جدي وجدتي يرحمهم الله ويسكنهم فسيح جناته

إلى من أعتبره أبي وأغلى ما أملك عمي الوحيد عنتر الشيخ وأولاده

إلى إخوتي أحبة قلبي كمال، عبد الوهاب، مراد، عبد القادر، عبد المجيد وابن عمتي جمال وعائلته

إلى عماتي وأخواتي فضيلة ونورة حفظهما الله وأطال في عمرهم

إلى من اعتبرها أختي الوحيدة أسماء، إلى كل عائلة عنتر وعائلة حسين

إلى صديقاتي ورفيقاتي كنزة، مونيرة، ابتسام، أمينة، مونية، عبير، شافية.

إلى أعز صديقاتي سمية وخديجة

إلى كل زميلاتي وزملائي في قسم العلوم السياسية

إلى رفيقة دربي في القسم التي ساهمت معي في إنجاز هذه المذكرة خروجي ربيعة.

كلمة شكر و تقدير

☜الحمد لله حمدا كثيرا على نعمته التي أتمها علينا ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل وإمدادنا بالقوة والإرادة للتصدي لكل الصعوبات التي واجهتنا، راجينا أن يجعله في ميزان حسناتنا ولقد حثنا على الشكر إذ قال: ﴿ واشكروا لي ولا تكفرون ﴾.صدق الله العظيم

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له ﴾.صدق رسول الله

☜ نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل الذي قام بالإشراف على هذه المذكرة الأستاذ الدكتور خداوي محمد على ما قدمه لنا من إرشادات وتوجيهات.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإدارة

المطلب الأول: تعريف الإدارة

المطلب الثاني: مهام الإدارة

المطلب الثالث: أهمية الإدارة

المبحث الثاني: الفساد (تحديد المهام)

المطلب الأول: تعريف الفساد

المطلب الثاني: أسبابه

المطلب الثالث: مظاهر الفساد

المبحث الثالث: الفساد الإداري (الماهية)

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري

المطلب الثاني: خصائص الفساد الإداري

المطلب الثالث: أسباب الفساد الإداري

الفصل الثاني: أثر الفساد الإداري في الجزائر

المبحث الأول: أثر الفساد الإداري

المطلب الأول: أثر الفساد الإداري في الحياة الاقتصادية

المطلب الثاني: أثر الفساد الإداري في الحياة السياسية

المطلب الثالث: انعكاسات الفساد الإداري

المبحث الثاني: الفساد الإداري في الجزائر

المطلب الأول: طبيعة الإدارة العامة في الجزائر

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجزائر (البيروقراطية)

المطلب الثالث: مبادرة إصلاح الإدارة العامة الجزائرية وأسباب فشلها

المبحث الثالث: الزبونية والعناد إداري

المطلب الأول: ماهية الزبائنية

المطلب الثاني: الزبونية والعملية الانتخابية في الجزائر

المطلب الثالث: الزبونية والفساد

خاتمة

قائمة المراجع

المقدمة

مقدمة

يعد موضوع الفساد الإداري موضوع معقد الجوانب، حيث اختلف الباحثون حول كيفية تحليله واقتراح الحلول المناسبة للتقليل منه والحد من آثاره، بحث أصبح ظاهرة عالمية على مستوى الأفراد والدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

تتفاقم فيها الأزمات المالية والاقتصادية بسبب استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله بحيث تعد الجزائر كغيرها من العديد من الدول تعاني انتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات والقطاعات، خاصة مع الفوائض المالية التي تحققها نتيجة ارتفاع أسعار البترول وفخامة المشاريع الحكومية في إطار برنامج الأشغال والمخططات الإنمائية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

مقدمة الفصل:

إن دراسة الفساد الإداري يتطلب ضبط نظري وذلك لوجود تعاريف ومقاربات للفساد الإداري وستركز هذه الدراسة على الفساد بكل أنواعه وأشكاله إضافة إلى تزايد اهتمام الحكومات بمشكلة الفساد وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة في مختلف الميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية، السياسية والاجتماعية وبناء على ما تقدم فإن موضوع الفساد يحتل مكانا مميزا في المواضيع المثارة في عصرنا هذا لما له من آثار وانعكاسات كثيرة محلية وعالمية ويتجلى الاهتمام بهذا الموضوع في هذا الفصل النظري للفساد الإداري بمؤثرات كثيرة وتم إدراج مفهوم الفساد وأبرز المناهج الفكرية لدراسة الظاهرة ثم عرضت تدقيقات معرفية للفساد الإداري وأسبابه وذلك من خلال ثلاثة مباحث تطرقنا إليها في الفصل الأول.

المبحث الأول وتطرقنا فيه إلى مفهوم الإدارة ومهامها وأهميتها والمبحث الثاني تعريف الفساد وأسبابه ومظاهرة والمبحث الثالث مفهوم الفساد الإداري وخصائصه وأسبابه لنختم في الأخير بخلاصة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: الإدارة

إن الإدارة هي عمل القيادة التنفيذية كما أنه أسلوب يمكن بواسطته تحديد وتوضيح أعراض وأهداف جماعة إنسانية معينة

المطلب الأول: تعريف الإدارة

تجدر الإشارة بداية إلى أن:

1- لفظ المفهوم يعني فلسفة إدارية أو وجهات نظر، وإن تعدد المفاهيم يؤدي بدوره إلى كثرة التعريفات... أما التعريفات[1] فهو وصف تجريدي لماهية المفهوم وليس هناك تعريف يصف المفهوم بدقة.

2- إن كلمة الإدارة مشتقة من أصل لاتيني مكون من قطعتين هما (Ad) (to) معناها يخدم أو يساعد الآخرين وفي اللغة الإنجليزية يطلق عليها أحد اللفظين التاليين:

- لفظ (Management) يعني مهام الإدارة في مستويات التنفيذ والعمل الجاري ويطلق هذا اللفظ على ما يقوم به المدير في منظمات الأعمال التي تسعى إلى تحقيق ... وهو محور دراستنا هنا مع ملاحظة أن هذا المفهوم قد يعني عدة أشياء:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، "مبادئ التنظيم الإداري والإدارة"، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص13-14.

1- متخذو القرارات الإدارية على مستوى المنظمة.

2- النشاطات التي يقوم بها المدير مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.ذ

3- الوحدة التنظيمية سواء كانت منظمات أعمال أو منظمة عامة.

4- علم إدارة الأعمال كمجال المعرفة والبحث العلمي.

5- عملية تجميع المواد والإمكانيات النادرة معا.

*لفظ (Administration) وهو يشير إلى المهام الأساسية التي تنهض بها الإدارة العليا، ويطلق هذا اللفظ على الإدارة في مجال المنظمات التي لا تسعى إلى تحقيق الربحية أي القطاع الحكومي.

هذا المصطلح قد يشمل أيضا على عدة مفاهيم أخرى منها:

1- إدارة الوحدات الحكومية مثل أجهزة الخدمة المدنية.

2- نشاط الاحتفاظ بالسجلات وإعداد وتبويب المعلومات.

3- نشاط تطبيق القواعد والإجراءات والسياسات التي تم وصفها من قبل.

4- المستويات الأعلى.

5- الحكومات المناط بها السلطة في المجتمع

6- الواجبات المناط بها المسؤول في أي من النشاطات أو الأجهزة المختلفة السابقة.

تعريف الإدارة:

تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الإدارة بأنها العملية التي يمكن بواسطتها تنفيذ غرض معين والإشراف عليه وهي النتائج المشتركة لأنواع من الجهد الإنساني الذي يبذل من هذه العملية ويسمى هذا الجهد الذي يبذلوه مجموعة من الأشخاص في أي منشأ بإدارة المنشأ.

كما يعرفها فريدريك تايلور Frederik taylor "إن الإدارة هي أن تعرف بالضبط ماذا تريد ثم تتأكد من أن الأفراد يؤدونه بأحسن وأرخص طريقة ممكنة" يرى تايلور أن الإدارة هي معرفة ما هو مطلوب عمله من الأفراد والتأكد أنهم يؤدون واجباتهم بأحسن وأرخص الطرق.

ويعرف جون مي Jon Mee الإدارة أنها فن الحصول على أقصى النتائج بأقل جهد حتى يمكن تحقيق أقصى رواج وسعادة لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم أفضل خدمة ممكنة للمجتمع، بينما يراها كونتز وأدونال Contz _ O'donell على أنها وظيفة تنفيذ الأشياء عن طريق الآخرين.

ويعرفها لفنجستون Livingston على أنها نشاط لتحقيق الهدف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف واستخدام للموارد والتسهيلات المتاحة.

ويعرفها آيلي أنها تغيير الأشياء عن طريق جهود أشخاص آخرين حيث تقسم هذه الوظيفة إلى مسؤوليتين رئيسيتين التخطيط والرقابة[1]

ويقول جون أنها فن الحصول على أقصى النتائج بأقل جهد حتى يمكن تحقيق أقصى روابح لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم أفضل خدمة[2]

*تعريف إليي Appley:

حيث ذكر في مجلة الأفراد التي تصدرها جمعية الإدارة الأمريكية حيث قال "إن الإدارة هي تنقيد الأعمال عن طريق مجهودات أشخاص آخرين إن هذه الوظيفة تنقسم على الأقل إلى نوعين رئيسيين من المسؤولية الأولى التخطيط والثاني هي الرقابة."

*تعريف مارش وسايمون: march & simon

حيش ذكر أن الإدارة تعني " الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج الأربعة والتي تبدأ جميعها بحرف (m) رهي القوى البشرية (men) رأس المال (money) الموارد (materials) والمكائن والمعدات (machin). [3]

[1] بشير العلاق، "مبادئ الإدارة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2008، ص 16-18.
[2] موسى خليل، "الإدارة المعاصرة المبادئ –الوظائف– الممارسة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص16.
[3] د.عبد عريفج وآخرون، "مبادئ في العلوم الإدارية"، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع' 2002 'ص 25.

*تعريف بيتر دراكر: peter drucker

حيث يرى بيتر دراكر الإدارة على أنها " القوة المحركة للعمل وتمثل العنصر الشخصي فيه فهي عملية ضبط ومراقبة أداء المنظمة وأعمال العاملين فيها ".

*تعريف ماري باركر فوليت: mary parker follet

حيث عرفت ماري باركر الإدارة على " الحصول على الأشياء من خلال الناس ".[1]

*تعريف الدكتور محمد الصريفي:

عرف الدكتور محمد الصريفي الإدارة على أنها " مجموعة من المبادئ والافتراضات التي لم ترق بعد إلى مستوى النظرية غير أنها تسهم في تحديد الأطر العامة التي ينبغي أن تسير عليها المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها

وبعد فحص هذه التعريفات عموما لا نكاد نجد تعريفا جامعا شاملا للإدارة بل وجدنا أن كل كاتب يحاول أن يعرف الإدارة من وجهة نظره الخاصة "حتى أنه يمكننا القول بأن بناء المصانع أسهل من إدارتها" ولكن وبصفة عامة فإنه يمكننا أن نستنتج من التعاريف السابقة عدة صفات للعمل الإداري السليم وذلك على النحو التالي:[2]

[1] حرفق حديد محمد، "الإدارة والمبادئ والنظريات والوظائف"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص25.
[2] محمد قاسم القريوتي، "مبادئ الإدارة والنظريات والوظائف"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص25.

1) الصفة الجماعية: فالإدارة تطبق على الجماعات وليس على الفرد

2) الصفة الهدفية: أي أن يكون الهدف ضروري ولازم بالطبيعة

3) الصفة التنظيمية: أي أن الإدارة ليست منفذة للأعمال بل الأعمال تنفذ بواسطة الآخرين

4) الصفة الاجتماعية: أي أن الإدارة مسؤولة اجتماعيا عن تحقيق منفعة للمجتمع بصفة عامة وذلك عن طريق تحقيق التوازن التام بين مصالح الأفراد كافة.

المطلب الثاني: مهام الإدارة

للإدارة العامة مهام تنظيمية وتخطيطية وأخرى فنية، تتعلق الأولى بتحديد ما هو ممكن من مثل أو أهداف منشودة، وقيادة العمل الإداري.

فيمكن تلخيص المهام الرئيسية لإدارة العامة ما يلي:

التخطيط: يعرف أنه التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منطمة سلفا لتحقيق أهداف محددة ويعد التخطيط من أهم وظائف الإدارة العامة، وهو الفكرة التمهيدية السابقة لتنفيذ أي عمل من الأعمال.

التنظيم الإداري: هو من الوظائف المهمة التي تلقى على عاتق الإدارة العامة وذلك لكثرة الحاجات المستجدة للمواطن ولندرة المواد الأولية التي تخدم إشباع هذه الحاجات. ويعد التنظيم من أهم المصادر التي تؤدي إلى تحقيق الوفد عن طريق استقلال الطاقات البشرية ومنع تبعثر الجهود وتعارضها.

القيادة الإدارية: القيادة هي العصب الحساس في كل مفصل من مفاصل الإدارة العامة، والقائد الإداري يقوم بدور جارز في نجاح الأجهزة الإدارية وإحقاقها في الوصول إلى أهدافها، فبكفاية القائد ودراتيته يمكن الوصول بالمرفق العام إلى بر الأمان وبإهماله وعدم الاهتمام به يكون دماره.

التنسيق: يقع على عاتق القائد الإداري مهمة التنسيق بين عناصر الإدارة الواحدة عن طريق إشراك المرؤوسين في وضع الخطط أو في اتخاذ القرارات... ويمكن أن يكون التنسيق بين الإدارة والسلطة السياسية والهيئات المحلية والجماعات ذات المصلحة.

الاتصال: تتم عملية الاتصال من قبل الرئيس الإداري عن طريق إعلام المرؤوسين بما تم تنفيذه من خطط المشاريع التي يعطيها الأولوية والتعديلات التي تفرضها المستجدات والصعوبات التي تعترض تنفيذ مشروع من المشاريع

الرقابة: إن الرقابة هي الوظيفة الإستراتيجية الحساسة داخل الكيان الإداري لأنها تتعلق بالتخطيط والتنظيم وتحديد المسؤولية وتنقل للقائد الإداري جميع المعلومات التي تتعلق بتنفيذ الخطط وبلوغ الأهداف المنشودة.

وللرقابة ثلاثة أنواع إدارية، قضائية وسياسي، وكل واحدة منها تمارس جهة متخصصة ومختلفة ومستقلة.[1]

[1] إدارة الموارد البشرية في المصارف الخاصة لتقرير عن المؤتمر العربي الثالث للموارد البشرية والتدريب.
www .indixussion.com /hr.32363.html 21:06.

المطلب الثالث: أهمية الإدارة

تنبع أهمية الإدارة من المحاور التالية:

1- إن الإدارة عبارة عن نظام متطور لتبسيط إجراءات العمل، وتعظيم الكفاءات والمهارات البشرية وإطلاق الطاقات المادية والبشرية وخلق وتكوين طاقات متجددة.

2- إن الإدارة هي محور النشاطات والأوامر ومحور دفع الأفراد لاستعمال القرارات وتنفيذها وهي تحاول جاهدة إيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات مهما بلغت من صعوبة وتعقيد.

3- إن الإدارة هي عين المشروع الداخلية والخارجية وهي التي تمد المشروع بالخلق والإبداع والتصور لبناء متطلبات المجتمع ومشاكله.[1]

4- إن الإدارة الملتزمة بالأصول والمبادئ والمهارات الواضحة والساعية لتحقيق الأهداف النبيلة هي الحافز الأساسي للجهود الإنسانية.

5- إن الإدارة التي تخلق قيادات واعية وملتزم تمثل المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

6- إن الإدارة تعتبر معيارا أو مؤشرا لرقي الأمم وتقدمها فالارتباط بين تطور الإدارة وبين مستويات الرقي والتقدم هو ارتباط قوي لا يتجزأ

بالإضافة إلى ما سبق فأهمية الإدارة تتمثل أيضا في:

[1] محمد عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص21.

تتعاظم أهمية الإدارة في البيئة المعاصرة والمتصفة بكونها بيئة عصر المعلومات والانترنت حيث أدى التقدم المتواصل الذي يقوده العلماء في هذا المجال إلى ظهور العديد من الأشكال والمشاكل التنظيمية التي لم تكن مألوفة من قبل وكلها تحتاج إلى مفاهيم ووسائل إدارية حديثة في التعامل معها.[1]

إن الإدارة تمارس أولا على المستوى الشخصي من خلال إدارة الفرد لشؤون نجد أن ندرة معيشته لذا فهي توصف بأنها إحساس طبيعي فكل ما تقريبا يقوم بتخطيط نشاطه اليومي وتنظيم ارتباطاته ووقته والتنسيق بين متطلباته المختلفة سواء الأسرية أو العملية والرقابة على تصرفاته وتصرفات من يتعامل معهم، ومن ناحية أخرى سنجد أيضا أن الإدارة مطبقة على المستوى الجماعي وذلك من خلال ممارسة مختلف أنواع منظمات الأعمال للأنشطة الإدارية وسواء كانت تلك المنظمات خدمية (بنوك، فنادق، مستشفيات، جامعات) أم صناعية (شركات، الحاسبات الآلية، السيارات) فكل نشاط جماعي يبغي تحقيق أهداف معينة والإدارة هنا تقوم بتهيئة البيئة الملائمة على انجاز هذه الأهداف، وإذا تطرقنا إلى أهمية الإدارة من الجانب الاقتصادي سنجد أن ندرة الموارد من ناحية والتضخم السكاني من ناحية أخرى يملي على المنظمات ضرورة استخدام مدخلاتها بفاعلية وكفاءة وبأقل فاقد لتحقيق أفضل مخرجات ممكنة.

وإذا نظرنا إليها من الجانب التمويلي سنجد أن المنظمات هي مشروعات كبيرة الحجم متعددة الملاك (المساهمين) تتصف بانفصال إدارتها عن ملاكها وهي النمط السائد حاليا في مجال الأعمال

[1] طارق طه، "الإدارة"، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص25-26-27-28-29.

المعاصر ويتطلب ذلك وجود مديرين محترفين يمكنهم إدارة هذه المنظمات لتعظيم ثروة المالك وتحقيق الأهداف التنظيمية الأخرى، أما من الجانب التسويقي فوجود الإدارة يعد أمر بالغ الأهمية فالمنافسة المشتعلة بين المنظمات على اقتسام الحصة السوقية تحتاج إلى مهارات إدارية للابتكار وتطوير منتجاتها وتحقيق الميزة التنافسية واستخدام الأساليب الترويجية في جذب وإقناع العملاء، وبالنسبة للجانب السلوكي فالإدارة تفسر إلى حد كبير وتحلل سلوك الأفراد المتباين داخل المنظمات المختلفة وهو ما يعرف بالسلوك التنظيمي.

لذا فمن الأهمية بمكان لكل مشتغل بالإدارة متابعة المستحدثات الإدارية واستيعابها وهذا لا يتحقق إلا من خلال دراسة الإدارة.

المبحث الثاني: الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع ومع هذا فإنها حالة موجودة ومنتشرة في جميع دول العالم وتصيب جميع المؤسسات مهما كانت طبيعتها.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

الفساد لغة:

الفساد لغة فسد ضد صلح وهو البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضح ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه وهو يعني التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة وعندما يرتبط بالإنسان فهو يعني انعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص.

الفساد هو الجدب أو القحط لقوله تعالى: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"[1] وهو الطغيان والتجبر كما في قوله: "للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا"[2] أو عصيان لطاعة الله، كما في قوله تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلحوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم"[3]

ومن الآيات التي ذكرت فيها كلمة الفساد أيضا

[1] القرآن الكريم، الآية 41 من سورة مريم.
[2] القرآن الكريم، الآية 83 من سورة القصص.
[3] القرآن الكريم، الآية 33 من سورة المائدة.

قال تعالى: "والله لا يحب الفساد" وقال تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"

الفساد اصطلاحا:

الفساد هو استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

وهنا من يعرفه بأنه سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص.

ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار "تقصير الوظائف" العامة

إذ يمكن تعريف الفساد طبقا لما سبق بأنه سواء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة وهذا تعريف شامل[1]

كما يتمثل الفساد في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن معايير الأخلاقية في التعامل ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى، والفساد بذلك ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين إلا أنه يأخذ أشكالا متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم، كما أنه يرتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوى السياسية والاجتماعية والإدارية.

[1] أحمد مصطفى محمد معيب، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999، ص23-24.

والفساد بذلك نوع من السلوك الذي ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذي يعتقد أنه مقبول في مجال معين مثل المجال الإداري[1]

فوضح (هلال_ 2006) عدة تعريفات للفساد:

- استخدام السلطة العامة من أجل كسب ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطبقة الترتيب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي.
- الفساد سلوك منحرف معروف بهدف معين بهدف يتمثل في المصلحة الشخصية على حساب الصلحة العامة.
- أما صندوق النقد الدولي يعرفه: استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو لإهدار المال العام أو التلاعب فيه سواء كان ذلك مباشر أم غير مباشر.

وفي القاموس العربي (المنهل) فقد اعتبر الفساد أنه انحلال الأخلاق ورشوة الموظف.

أما الاقتصادي (تانزي Tanzi) فعرف الفساد: الاغتصاب المعتمد لمبدأ الحيادية الذي يقضي بعدم تأثر قرارات القطاع العام أو الخاص بالعلاقات العائلية أو الشخصية ويعتبر هذا المبدأ ضروري جدا لضمان سير الأسواق الاقتصادية (درغام 1999) Durgum.

[1] السيد علي شتا، "الفساد الإداري ومجتمع المستقبل"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2009، ص26-29.

أما البنك الدولي فوضع تعريفا للفساد على أنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص[1]

المطلب الثاني: أسباب الفساد

تعددت الأسباب واختلفت من سياسة اقتصادية اجتماعية إلى غير ذلك، ويمكننا أن نجملها فيما يلي:

1- النظام السياسي الاجتماعي: الذي يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية أو تدميرها، مما يفتح الباب أمام مقاصد جديدة.

وفيما يتعلق بالجوانب والأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد، يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طرديا مع تنامي ظاهرة الفساد، منها عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب، أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية

وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل أو الحبس أو الاعتقال والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي.

كما أن ظاهرة الفساد يمكنها أن تأخذ مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء وهو أمر مرتبط أيضا بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلالية

[1] لؤي أديب العيسى، "الفساد الإداري والبطالة"، دار كندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 26 29.

القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعادا أوسع وفعالية للحكومة أو النظام السياسي تتمثل بالحكم الصالح والرشيد.

2- كما أن هناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي (الوعي السياسي) وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.[1]

3- كما يعد من أسباب تفشي وانتشار الفساد أيضا التفكيك المفاجئ للقيود التنظيمية المفروضة على ميادين تنافسية جديدة للنشاط الاقتصادي كانت تخضع بأكملها من قبل لسلطة الدولة، لدرجة يمكن أن يوسع إلى حد هائل من المجال المتاح لسوء التصرفات،مما يفتح الباب للتدليس وجميع أنواع المساوئ من قبل شركات تحاول اغتنام الفرص التي تخلقها الرأسمالية.[2]

4- ومن أسبابه كذلك ما يحدث عند بيع المرافق التي يتم خصخصتها كالهاتف والكهرباء وما شابه، حيث أن البيع لا يتم بشكل مربح جدا للدولة نتيجة الفساد في طريق البيع والتواطؤ في تحديد أسعار هذه المرافق، حيث تصل هذه الفرص إلى ذروتها خلال المراحل المبكرة من الانتقال إلى اقتصاد السوق.

[1] أحمد مصطفى محمد معبد، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، 2012، ص26-27.

[2] مقالة منشورة على الموقع التالي:

http://ar.wikipedia _org/wiki/%/d8% B6% B1% D9% 8A% D8% A8%.

5- زيادة عدد التحالفات التعاونية والإستراتيجية داخل البلد الواحد وعبر الحدود على حد سواء وفي كثير من القطاعات الإستراتيجية.[1]

6- ومن أسبابه أن الكثير من البلدان تتسامح مع الممارسات الفاسدة إلى حد السماح مثلا بخصم الرشاوي المدفوعة خارج البلاد من ضريبة الشركات، وهي تفعل ذلك على افتراض أن النشاط غير المشروع المقصود سيحدث في مكان آخر بعيدا عنها.

7- كما أن للفساد أسباب فمثلا على النطاق الدولي أيضا انتشار ظاهرة التجارة الإلكترونية فالنظام المالي الدولي يتكون من مئات الآلاف من شاشات الكمبيوتر المرتبطة ببعضها البعض بواسطة الأقمار الصناعية في شبكة الاتصال الفوري مع بعضها البعض، وهو اتصال أقرب مما هو قائم بين منصات البيع في سوق فورية صغيرة.[2]

وللفساد الإداري أسباب مختلفة يمكن الاستئناس بذكر بعضها:

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب الفردية.[3]
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة التبادلية كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية ونزاهته يعد سببا مشجعا على الفساد.

---

[1] Pas, nikos 1994. « jeheat therefore I exist؟ The dccixandal in context « In michael Hoff manet la emerging chobal business ethics, west port, ct: quorum borles, p135.

[2] أحمد مصطفى محمد معبد، مرجع سابق الذكر، ص29.

[3] أنطوان عسرة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، ديسمبر 2004، ص126.

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم إتخاذ إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انقاسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

وكذلك من أسباب الفساد ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.[1]

المطلب الثالث: مظاهر الفساد

للفساد صور أشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع مجالاتها والأطراف المتورطة فيها وبالتالي تحدد أهم مظاهر الفساد في:

- الرشوة: وعرفت في الفقه هي ما يعطيه الشخص لقاض أو سلطة صاحب لتحمله على ما يريد ويدخل في حكم صاحب السلطة كل مكلف بخدمة عامة سواء كان وزيرا أو مديرا أو عاملا أو عضوا في اللجنة وجرم الرشوة إذ لم يقتصر على الموظف العام فقط بل يتعدى إلى مقدمها ويسمى الراشي. كما يشمل أيضا الوسيط بينهما والرشوة قد تكون شيئا ماديا أو تعديا أو منافع أخرى مثل ترقية أو وليمة أو غير ذلك سواء متمثلة أو إلى أحد أفراد أسرته بشكل مباشر أ و غير مباشر.

[1] دهرام كريمة، "تأثير الفساد على مسار التنمية –دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015/2014، ص.

والرشوة قد يطلبها الموظف العام بشكل صريح أو بشكل غير مباشر عن طريق تأخير إنجاز المعاملات أو منع الخدمة عن المتعاملين مع الجهات الإدارية ومن جانب آخر قد يبادر المتعاملون مع الموظف العام في عرض الرشوة مقابل حصولهم على خدمات تسمح لهم بها القوانين والتعليمات.

- الواسطة واستغلال النقود: قد يكون مستمدا من مكانة الشخص الاجتماعية أو السياسية فيصبح قادرا على توجيه قرارات الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده وأهدافه متجاوزا القوانين والأنظمة ليعطي الحقوق لغير أصحابها ومنح التسهيلات ومزايا بالفئات دون أخرى.
- المحاباة والتحيز:[1]

كان يتساهل مع الموظف مع أقاربه ومعارفه على حساب الأنظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله أو أن يعطيهم الأولوية في إنهاء معاملاتهم والاستفادة من خدمات دائرة قبل غيرهم.

ولهذا السبب تتحول الأجهزة الحكومية إلى ما يشابه مزارع خاصة لذوي الموظفين ومعارفهم.

والتحيز قد يكون لصالح جهة معينة وقد يكون ضد جهة أخرى انطلاقا من دوافع قبلية أو عنصرية أو طائفية... مما قد يؤثر في الوحدة الوطنية وبث روح العداء بين المواطنين وزعزعة الثقة بنزاهة الأجهزة الحكومية.[2]

- التزوير: ويتم ذلك عن طريق التلاعب والتحريف للمستندات أو الوثائق أو القيود الرسمية بقصد التضليل والحصول على المكاسب الخاصة مادية أو معنوية ولمنع الحقوق عن أصحابها.

---

[1] لؤي أديب العيسى، "الفساد الإداري والبطالة"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، ص 63-64.

[2] بلال خلف السكارنه، "أخلاقيات العمل"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 1، 2011- 1432هـ، ص282-283.

- الابتزاز: يعتبر هذا الشكل من أخطر مظاهر الفساد في هذا المجتمع بحيث أصبح لدى الشخص الفاسد الجرأة الكافية للابتزاز، وينشر هذا النمط السلوكي الفاسد في الأجهزة العقابية والتأديبية ودوائر التفتيش والجمارك وذلك بتهديد بعض موظفي هذه الأجهزة للمتعاملين.
- الاختلاس والسرقة: أصبحت السرقة أو الاختلاس والاعتداء على المال العام سلوكا متصارعا في الانتشار بسبب ما تروجه بعض المعتقدات الاجتماعية السائدة من إباحة المال العام وأن النيل منه لأغراض خاصة أمر جائز ومشروع كما يعتبر ذلك دليلا على استشراء الفساد في المجتمع شكل في غاية الخطورة.
- سوء استغلال المال العام والتقصير: ويندرج تحت هذا المظهر م الفساد العديد من الأنماط السلوكية الفاسدة مثل الإهمال المقصود للمعدات والأدوات المستخدمة في العمل وعدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي وعدم الاستغلال المناسب لوقت العمل وكشف أسرار العمل والتقصير في تحقيق أهداف المنظمة وخدمة المراجعين والتهاون في أداء المهام المنوطة لهم، وهدر امكانيات المنظمة في غير وجه حق.
- قبول الهدايا الرمزية: حيث تم وصفها بالرمزية ليتم تمييزها عن الرشوة التي تأخذ قيمة أكبر، إن للهدايا سواء رمزية أو غيرها دور في ترويج السلوك الفاسد بقصد أو دون قصد من الموظف العام حيث يقول أحد الفقهاء: "الصواب في زماننا عدم قبولها مطلق لأن الهدية تورث أذال المهدي وفي ذلك ضرر للطرفين ودخول الفساد"

المبحث الثالث: الفساد الإداري

الفساد الإداري من المصطلحات الحديثة التي لا يمكن معرفة مدلولها إلا من كلام واضعيها ومستقيميها

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري

إن الفساد ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع، ومع هذا فإنها حالة موجودة ومنتشرة في جميع دول العالم وتصيب جميع المؤسسات مهما كانت طبيعتها ونجد أن من يمارس الفساد الإداري هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية.

يعرفه البنك الدولي بأنه: "سوء استعمال السلطة لأغراض خاصة"

ويعرفه جيراند كايدن Gerald Caiden بأنه: "استعمال الموارد العامة للمكاسب الخاصة ضد المصلحة العامة ومناقضا لأهداف المنظمة العامة وكذلك لاستخفاف بقيم العمل وأهدافه"

تعرفه منظمة الشفافية العالمية أنه: إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة

ومن التعريفات السابقة يتضح لنا أن الفساد الإداري يظهر نتيجة إلى حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة وبالتالي فهو سلوك ينحرف عن الواجبات

الأساسية للعمل والجدير بالذكر أن الفساد الإداري لا يقتصر على قطاع معين وإنما يمتد إلى كافة القطاعات بالدولة أو الإقليم حسب حجم ونوع هذا الفساد.[1]

أما دوبل Dobel 1978 فقد أشار إلى أن: "الفساد الإداري يتجسد في القصور القيمي عند الأفراد بحيث يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات التي تخدم المصلحة العامة"

وقد عرف ويرلن Werlin الفساد الإداري بأنه حالة تعطى فيها الأفضلية للولاء للمصالح الخاصة في مقابل الولاء للمصالح العامة.

وقد أشار هيدنهيمر Heidenheumer 1989 إلى تم يعين للفساد الإداري هما:

- تبادل معطيات مادية أو غير مادية لقاء تأثيرات غير مبررة على قرارات الإدارة الحكومية.
- التعارض مع مصالح عامة أو مع قواعد سلوكية عامة ترويجا لمنافع خاصة.
- إن الفساد الإداري يتعلق بمظاهر والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل

[1] بن عودة مريم، "الفساد الإداري مع الإشارة لحالة الجزائر"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، 2012/2011، ص49.

في الحضور والانصراف والامتناع عن أداء العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفساد أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.[1]

المطلب الثاني: خصائص الفساد الإداري

- يتميز الفساد بوضعه تعبيرا عن انتهاك الواجبات الوظيفية وممارسات خاطئة تعلي من شأن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.
- السرية في ممارسة الفساد وتحت جنح الظلام الدامسس وبأساليب التجايل والخديعة، بسبب ما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة وغير قانونية وغير أخلاقية والسرية ميزة مرافقة للفساد في أغلب الأحيان إلا أنه ومن الممكن أن تصبح علنية في حالة استفحال بعض مظاهر الفساد في المجتمع وسيرورتها كشيء عادي غير مستهجن.
- اشتراك أكثر من طرق في تعاطي الفساد، فقد تضمن تقرير للأمم المتحدة عام 1989 إن الفساد الإداري يتضمن أكثر من طرف كما تكون هناك علاقات تبادلية للمصالح والمنافع والالتزامات بين الأطراف المتعاطية للفساد.
- تعبير عن اتفاق إدارة صانع القرار والمؤثر بتكييفه مع إدارة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم المصالح الفردية أولا وأخيرا.
- يرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائد مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية مع المتعاملين والتي تعتبر الأرض الربطة لانتشار الفساد.

[1] أحمد مصطفى محمد معبد، مرجع سابق الذكر، ص 32-43.

- سرعة الانتشار: أهم ما يميز الفساد هو سرعة انتشاره فقد تم تشبيهه بالسرطان ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجيا إذ وجد البيئة الملائمة. وبهذا يزداد نفوذ الفاسدين مما يعطيهم القوة اللازمة للضغط على باقي أجهزة الإدارة وخاصية الانتشار هذه لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري بل هي سمة عالمية عابرة للقارات تنتقل من دولة لأخرى خصوصا في ظل التحديات الكثيرة كالعولمة والسوق المفتوحة والانفجار المعرفي.[1]

المطلب الثالث: أسباب الفساد الإداري

توسع مفهوم الفساد الإداري في تعريفاته، فكانت له أسباب تميز بها نذكر منها ما يلي:

لا يعد السلوك الفاسد طبيعة متأصلة في النفس البشرية، لأن الإنسان مولود على الفطرة السليمة، لكنه قد يصادف أسبابا عدة تجعله ينحرف عن الطريق السوي. ولقد اختلف الباحثون في ماهية هذه الأسباب تبعا للمفهوم الذي يتبناه كل باحث عن الفساد الإداري، على الرغم من صعوبة تحديد هذه الأسباب، إلا أن الكل يجمع على أن السلوك المنحرف عائد للبيئة والعادات والتقاليد، ولقد تراوحت هذه الآراء ما بين الاتفاق والاختلاف حول أسباب الفساد الإداري في الدول المختلفة. فنرى البعض يرجع الفساد في الدول النامية لغياب المساءلة وإطلاق يد المسؤولين في الحكم بالإضافة إلى الفقر والبطالة والعلاقات الشخصية بين الأفراد خلافا للدول المتقدمة التي تقل فيها

[1] لؤي أديب العيسى، مرجع سابق الذكر، ص70-71.

الأمراض إضافة إلى ارتفاع سقف الحرية ومن خلال هذه المقدمة سوف نعرض أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري.

1- الأسباب الاجتماعية: تناولت البحوث والدراسات السيكولوجية التنشئة الاجتماعية لعالم اليوم بجوانب مختلفة من حياة الإنسان من مرحلة الطفولة إلى المراحل الأخرى، حتى إن علماء تلك البحوث درسوا طرق الولادة وكميات الأدوية المعطاة للأم وانعكاساتها على تصرفات الأطفال من أجل وضع الحلول لتنشئتهم بطرق سليمة وتأخذ تلك الدراساتبعين الرعاية العلاقة بين الطفل والأم لما كان من تأثيرات على الأخلاقيات والتصرفات مستقبلا.

ويرى علماء البحوث النفسية أن الآباء قد يشجعون أبناءهم على التصرف السيئ أو الحسن من خلال علاقتهم ببعضهم البعض (الظاهرة 1988).

كما يمكننا القول على ما سبق أن القيم الحضارية والاجتماعية السائدة تؤثر على تفكير أفراد الجهاز في سلوكهم، ومن التأثير على عملية اتخاذ القرار الإداري. فالموظف مهما كان مركزه الوظيفي يتأثر في حياته وعمله بالقيم التي يعطيها المجتمع وزنا كبيرا، فالقيم تتغلغل في حياة الناس أفرادا وجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها ارتباطا وثيقا بواقع السلوك والآمال والأهداف.[1]

[1] لؤي أديب العيسى، مرجع سابق الذكر، ص 43-44.

2- الأسباب الإدارية: تتصف بأنها داخلية تنشأ من قلب النظام الإداري نفسه سواء كان جهازا إداريا أم على مستوى الإدارة العامة ككل، فالبيئة الخارجية تؤثر بشكل قوي وفاعل على سير العمل الإداري في مختلف المؤسسات، والعوامل الخارجية تأثرها بالعوامل الداخلية تعد مؤشرا هاما في قياس معدلات الفساد الإداري فيها.

فمن خلال ما سبق أنه وبازدياد علاقات الدولة مع المواطنين، واتساع مساحات الخدمات التي تقدمها تزداد القابلية والإمكانية لإفراز العديد من مظاهر الفساد الإداري وانتشارها، إن لم يقابل ذلك تأهيل وتدريب ورقابة للعاملين في هذا الجهاز الإداري في جميع مستوياتهم.

3- الأسباب الاقتصادية: يوضح باولرماورو إلى أن الفساد يمكن حدوثه حيثما وجد التربح، فمتى وجدت الفرصة المناسبة والتوقيت المناسب يمكن للمتعاملين مع الأجهزة الإدارية إلى عرض مبالغ من المال لاقتناص الفرص المتاحة بغض النظر عن نوع هذه الفرصة.

- في حين يرى أديس وتيلا أن الاقتصاد عندما تتم السيطرة عليه من قبل الدولة، أو أن يكون القطاع الاقتصادي مقتصرا على عدد معين من المؤسسات سوف يشجع على ممارسة الفساد.
- وهنا يمكننا توضيح أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي، وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي للمواطنين، هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار االعناد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.

4- الأسباب السياسية: من أخطر أسباب الفساد الإداري، وذلك بسبب ما تملكه النخب السياسية من قوة وحصانة في ممارسة الانحرافات والمخالفات وحماية المفسدين وتوفير غطاء

قانوني لبعض الممارسات المنحرفة. ففساد السلطة السياسية يفتح الباب على مصرعيه لمن هم دونها في ممارسة كافة أنواع الفساد دون حسيب أو رقيب، كذلك يسبب لعناصر فاسدة الهيمنة على الثروات والممتلكات العامة مع امتلاك هذه العناصر السلطات التي تمكنهم من استغلالها لأغراضهم الشخصية، فالفساد هنا يتفشى في وجود أنظمة وقوانين وإجراءات تحمي هذه الفئة والعاملين معها في طل غياب الرقابة والمساءلة، وهذا بدوره يفتح المجال لاختراق القوانين وتجاوز الحدود المسموح بها دون التعرض للملاحقة القانونية أو اتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين منهم.[1]

5- الأسباب الذاتية: هي عوامل دفينة في الفرد تنبع من ذاته تتحرك وفق معايير ومعتقدات الفرد ويصبح منهج حياة عنده، فعدم الالتزام بثوابت العقيدة الدينية عند الشخص مثلا تعد من هذه العوامل التي تجعل الفرد فريسة سهلة للسلوك المنحرف، كما ترجع بعض مظاهر الانحراف الإداري إلى تدني مستوى الولاء للوطن هذا بالإضافة إلى ضعف صفات المواطنة الصالحة عند الشخص، وعدم إدراك الفرد لأثر سلوكه المنحرف والفاسد على المجتمع والوطن، فمن صور انعدام الولاء للدولة شيوع مقولة عند الشعب الروسي مفادها "لا يهم كم تسرق من الدولة فلن تسترد أبدا ما سرقته هي منك" (قاييل، 2001).[2]

[1] لؤي أديب العيسى، مرجع سابق الذكر، ص42.

[2] المرجع السابق، ص53.

خلاصة الفصل:

حاولنا في فصلنا هذا التعريف بالإدارة، الفساد، والفساد الإداري، حيث تناولنا في المبحث الأول شرح لمختلف التعريفات للإدارة كما بين مهامها وأهميتها بوضوح.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقمنا من خلاله بتعريف الفساد وذكر أسبابه ومظاهره.

أما المبحث الثالث تطرقنا إلى الفساد والإدارة من مفهوم وخصائص وأسباب.

الفصل الثاني:

أثر الفساد الإداري

في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن للفساد الإداري تكلفة، وخاصة في الشركات العامة حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع، وتتمثل تكاليف الفساد الإداري في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع، أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة.

المبحث الأول: أثر الفساد الإداري

المطلب الأول: أثر الفساد الإداري في الحياة الاقتصادية

يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.

للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانيات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب، ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.[1]

وللفساد الإداري آثار كبيرة على الدولة، يمكن إدراجها على النحو التالي:

1- أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية: تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة، عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية.

[1] سامر نصر، "أثر الفساد الإداري على عملية الإصلاح داخل سورية"، الحوار المتمدن، العدد 2358، 2008/07/30.
http ,//www. M. ahewar. org

2- أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي: تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

3- أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل:يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.[1]

[1] بن عودة مريم، "الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2011-2012، ص66-67.

المطلب الثاني: أثر الفساد الإداري في الحياة السياسية

إذا علمنا أن المجتمعات لا يمكن أن تتطور وتتقدم بدون توفر بيئات سياسية صحية شفافة ونزيهة، فإن كلفة كبيرة يتحملها المجتمع يمكن أن نشير إلى أهمها بالآتي:

أ- تخريب المؤسسات السياسية وإفساد كل الأنشطة السياسية اللازمة لإدارة المجتمع المدني وقيام مؤسساته.

ب- تدمير مؤسسات المجتمع المدني

ت- تشويه معاني الأهداف السامية للممارسات السياسية مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمسؤوليات والحقوق والواجبات.

ث- الإساءة إلى سمعة الدولة وانخفاض مكانتها بين دول العالم.

ج- ظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية

السيطرة التدريجية على المؤسسات الرقابية في المجتمع.[1]

إن كلفة كبيرة وآثار وخيمة، تتحملها المؤسسات ومنظمات الأعمال جراء الفساد الإداري يمكن أن نشير إلى بعضها كالآتي:

أ- هدر كبير لموارد المؤسسات وإمكانات.

ب- الاعتباطية في تخصيص الموارد.

[1] محمد عباس حجازي، "مراجعة الأصول العلمية والممارسات الميدانية"، عين الشمس، 1984، ص25.

ت- تعطيل آليات اتخاذ القرار السليم.

انعدام حالة التراكم للمعرفة والتجربة.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات الفساد الإداري

كما أن للفساد الإداري انعكاسات تكمن فيما يلي:

1- ضعف النمو الاقتصادي: وذلك من خلال

- تخفيض الحوافز الاستثمارية
- تشويه عناصر النفقات العامة
- تخفيض إيرادات الدولة وذلك من خلال التهرب الضريبي والتهرب الجمركي.
- الاختلاس
- تهريب الأموال من ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين.[2]

فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعا على وضعية الفقر، مستوى الأسعار، الإنفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات، وضعية الموارد البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي، إعانات التنمية، تكاليف الإنتاج، وأعباء الاستغلال.

حسب دراسة ميدانية فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% سمح برفع من معدل الاستثمار ب4%.[1]

[1] أحمد محمود، حبيب الدوقي، "أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري"، (هيئة المعاهد التقنية، أربيل، المعهد التقني، العمادية، ديلرم/إدارة أعمال، بكالوريوس/ اقتصاد، 2010، غير منشور)، ص14-15.

[2] باولو مور، "الفساد الأسباب والنتائج، التمويل"، عدد1، مارس 1998، ص12.

- يؤدي إلى رصد أموال طائلة تحديد الميزانيات المشاريع او سلع غير ضرورية قليلة الأهمية.
- منح تسهيلات وقروض لمشاريع ترفيهية وفي دول تعاني سكانه الفقر والجوع والحرمان.
- إبرام صفقات على معدات وتجهيزات عسكرية تفوق فترة البعد والحاجة إليها

2- آثار قانونية: تتجسد فيما يلي:

- فقدان هيبة القانون عن طريق تعسفات المفسدين وذلك باستغلال نفوذهم وسلطتهم.
- زعزعة الثقة القانونية في نفوس المواطنين نظرا للمخالفات القانونية التي يرتكبها المفسدون.[2]
- إضعاف ثقة الأفراد في الحكومة وذلك يؤدي إلى تعميم الفوضى والتعدي الواضح على حرمة القانون.

3- آثار اجتماعية:

- تشويه النية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي.
- إحداث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية نتيجة سوء توزيع الدخل.
- يؤدي إلى زيادة الافتقار وتدني المستوى المعيشي للفئات الفقيرة التي تمثل الأكثرية وذلك نتيجة.[3]
- تركز الثروات ونتيجة لسوء توزيع الدخل والقروض والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي.[1]

---

[1] بشير مصطفى، "الفساد الاقتصادي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، ص18.
[2] محمود عبد الحميد، "مفهوم الفساد ومعاييره"، مجلة المستقبل العربي، العدد309، بيروت، ص35.
[3] بوزاد عبد الرحمان، "الفساد والتنمية، التحدي والاستجابة"، عدد86، 2001، ص80.

المبحث الثاني: الفساد الإداري في الجزائر

يصعب تحليل ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر دون ربطها بتاريخ الظاهرة في ظل نظام الحكم المشبع في هذا البلد وطبيعة الإدارة العامة الجزائرية من تشكيل الدولة الحديثة والتي تأسست على خلفية استعمارية.

وعليه يمكن القول فإن ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر ليس وليد اللحظة الآنية، بل منحدر في البيئة المجتمعية من تأسيس الإدارة الجزائرية الحديثة.

المطلب الأول: طبيعة الإدارة العامة الجزائرية

بعد الاستقلال تبنت الجزائر النهج الاشتراكي مباشرة سنة 1962 واختارت اللغة العربية لغة وطنية للبلاد ورسمية واستمدت أحكامها من تعاليم الشريعة الإسلامية، وقامت الدولة الجزائرية بإعداد الموظفين وتدريبهم حسب اللوائح والقوانين التنظيمية، وقد حاولت التعامل مع المشاكل التي وجهتها جراء الاستعمار للتعبير والتكيف حسب المستجدات.[2]

[1] انعكاسات الفساد الإداري، www. Startimes. Com/ =433993 على الساعة 20:29 تاريخ الاطلاع 2016/05/16.

[2] محمد ناصر الصباغ، "الإدارة العامة والإصلاح في الوطن العربي"، الأردن، منشورات المنظمة العربية في العلوم الاجتماعية، ص345.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجزائر (البيروقراطية).

لا شك في أن الإدارة الجزائرية واجهت وعبر مختلف مراحلها وتطوراتها عدة مشاكل تسببت في نشوب عدة صراعات وأزمات اجتماعية خصوصا في ثمانينات القرن الماضي، ولعل أهم هذه المشاكل وبإجماع من الباحثين والمتخصصين في المجال الإداري.

كان مشكل البيروقراطية والتي لا تزال إلى حد اليوم مشردة في الجهاز الإداري الجزائري.

البيروقراطية: كلمة بيروقراطية مركبة من شقين وتعني مكتب Bureau أصلها إغريقي وتعني القوة Quay قراطية. أي قوة أو سلطة المكتب، ويعرفها ماكس Max بأنها: (تنظيم عقلاني للمكاتب، الذي يتبع مبدأ الهيكلة المكتبية، أي أن مكتب صغير يتبع مكتب أعلى منه)

كما أن للبيروقراطية مشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- بيروقراطية متصلة: ما يميز سلوك القادة الإداريين هو التطبيق الحرفي في أوامر القيادات العليا مما وسع الهوة بينهم وبين رؤوسهم من جهة وبين الإدارة والمواطنين من جهة أخرى.

2- المركزية الشديدة: يميل القادة الإداريين إلى المركزية وعدم تفويض السلطة والمسؤولية لمن هم دونهم للسيطرة على زمان الأمور بأنفسهم وبالتالي هم لا يحصلون على المعلومات الكافية عند وضع القرار كون البيروقراطيين هم الأقرب للمواطنين.

[1] فاطمة الزهراء فيروم، "المواطن العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر"، رسالة ماجستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ص59-60.

3- التهرب من المسؤولية: ما يميز الإدارة العمومية الجزائرية هو غياب الالتزام والشعور بالمسؤولية لدى أغلبية القادة من جهة وبروز مشكلة عدم تطابق المسؤولية مع السلطة المخولة للموظفين من جهة أخرى.

4- الفساد الإداري: خطوة الفساد الأولى هي في التمييز بين المواطنين الذين يتجهون للإدارات العمومية لطلب العمل أو الاستفادة من خدماتها فإن المقربون هم الأولى بالمعروف، أما ثاني خطوة فهي قبول الرشاوى إما لتسهيل الخدمات أو إنجاز بعض المعاملات غير الرسمية للنصب والسرقة والجزائر عرفت كامل الخطوات.[1]

5- ضعف الخلل الإداري: ظهر العجز في ملامح الإدارة العمومية الجزائرية في تحقيق الأهداف المسطرة لها ما يترجم نفور المواطنين وتذمرهم منها ما يفقد المواطن الثقة بالإدارة وكأنهم مظاهر الخلل الإداري البطء في تنظيم الخدمة (البيروقراطية) كثرة التصديقات المطلوبة على بعض الوثائق الإدارية دون فائدة.[2]

المطلب الثالث: مبادرة إصلاح الإدارة الجزائرية وأسباب فشلها

بعد كل المشاكل التي واجهتها الإدارة العمومية الجزائرية في مختلف مراحلها منذ الاستقلال أصبح الإداري ضرورة حتمية للخروج من هذه الدوامة من المشاكل، والتي كانت البيروقراطية والعناصر الأخرى في المجتمع.

[1] فاطمة زهور فيروم، مرجع سابق الذكر، ص48.
[2] نفس المرجع، ص 51.

قامت الجزائر وبصدد إصلاح المنظومة الإدارية التي كانت تعاني أوضاع متدهورة بعدة مشاريع وكذا إنشاء هيئات متخصصة في الإصلاح الإداري، ونذكر منها وحسب الترتيب الزمني:

1- إنشاء مديرية عامة للتنظيم والإدماج الإداري وهذا في إطار تنظيم المركزية لوزارة الداخلية 1966 تحولت إلى مديرية عامة للتنظيم والإصلاح الإداري والعلاقات العامة 1968.

2- إعادة تنظيم إدارة وزارة الداخلية ثم إنشاء مديرية عامة للتكوين والتعاون والإصلاح الإداري تقسم ثلاث نيابات 1976.

3- مديرية خاصة بالتنظيم، الهياكل الإدارية والبحث الإداري.

4- أنشأت كتابة الدولة المكلفة بالوظيف العمومي والإصلاح الإداري لدى الوزير الأول 1982.

5- أنشأت لجنة وطنية للإصلاح الإداري والتجديد الإداري، حلت محل كفاية الدولة للوظيف العمومي 1984.[1]

أسباب فشل محاولات الإصلاح الإداري في الجزائر

يعود فشل أسباب محاولات الإصلاح الإداري في الجزائر لعدة أسباب نلخصها في ثلاث مجموعات رئيسية: سياسية، اقتصادية، إدارية[2]

[1] لعرابي كريمة، "دور القيادة في التغيير التنظيمي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 24-26.

[2] مغربي محمد، هنون نصر الدين، "الفساد الإداري في الجزائر 1989- 2013"، دراسة وصفية تحليلية في تشخيصه وسبل معالجته"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس فس تخصص سياسات مقارنة ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012-2013، ص 36-37.

1- الأسباب السياسية:

إن حالة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن أثر سلبا على الإدارة العمومية فمنذ أكتوبر 1988، دخلت الجزائر أزمة سياسية حادة أدت إلى شلل كلي لمعظم الأجهزة والمرافق من جهة وانشغال مختلف الحكومات التي تميزت هي الأخرى بعدم الاستقرار بحل مشكل الأمن والإرهاب من جهة أخرى وهذا ما جعل مشكل الإصلاح الإداري ثانويا وغير عاجل بالمقارنة مع الوضع الأمني الخطير الذي كانت تعيشه الجزائر.

2- الأسباب الاقتصادية:

الإستراتيجية الاقتصادية الاشتراكية المعتمدة على الصناعة الثقيلة بالدرجة الأولى لم تعرف نجاحا في الجزائر، وقد زاد تدهور سعر البترول من حدة الوضع مما أدى إلى نشوب أزمة اقتصادية ومالية تميزت بزيادة المديونية الخارجية للجزائر.

3- الأسباب الإدارية:

يقصد بها المشاكل ذات الطابع الإداري المحض وهي أن سلسلة الإصلاحات التي تم عرضها في النقاط السابقة عبارة عن إصلاحات جزئية متقطعة وعشوائية بالإضافة إلى عدم استقرار المقررين الذي نتج عن التعديلات الحكومية المستمرة مما أدى إلى بقاء العديد من برامج الإصلاح الإداري في

المرحلة النظرية، عدم استقرار الهيئات المكلفة بالإصلاح الإداري فهي تابعة لوزارة الداخلية تارة وإلى مديرية التربية تارة أخرى.[1]

[1] لعرابي كريمة، "دور القيادة في التغيير التنظيمي"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص47.

المبحث الثالث: الزبون والفساد الإداري

المطلب الأول: ماهية الزبائنية

1- مفهوم الزبائنية:

إذا كانت الزبائنية كممارسة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون الناس ليست غريبة عن المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات فإنها كمصطلح متخصص تعتبر دخيلة عليها فمصطلح الزبونية مترجم عن المفردة الإنجليزية Clientshif – Clientetism وذلك في صيغة الجمع "الزبائنية" أو المفردة "الزبونية".

وهو منتسق لغويا من كلمة "الزبن" التي تعني دين متطور: الدفع والصرف وبيع الثمر على شجرة أو بيع المجازفة فالزبائنية إذ هي عملية الدفع أو الصرف أو المجازفة لأخذ الحاجة وتستعمل الزبائنية بغية تحقيق ذلك تقنيات انتشاء روح التضامن الجماعي ودعمه وإدامته بفضل إقامة أو تدعيم روابط شخصية أو بإثارة النزاعات القبلية والآنية والمذهبية واللغوية والسياسية والمهنية أو باستمالة الزعامات وقادة الرأي اقتصاديا وإعلاميا.

وقد حاول أولفييه دو Oliveh howd حصرها معرفيا في أنماط ثلاثة:

- الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة.
- العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية والأسرة الموسعة كنموذج خلدوني.

- العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب...) كنموذج مملوكي.[1]

2- الزبائنية وأبعادها المحلية:

إن طبيعة الشبكات الزبائنية ببعدها الاجتماعي والسياسي في الدول العربية ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري (المؤسسات العسكرية والأمنية) من جهة وبالعصبيات التقليدية (العائلية، الجهوية، الآنية اللغوية، الدينية...) من جهة أخرى والعلاقات الدولية من جهة ثالثة ففي المشرق تطفو على السطح الزبائنية العائلية للأسر المالكة والزبائنية الطائفية العرقية والدينية لبعض الأحزاب الحاكمة والتي تطور بعضها إلى جمهوريات وراثية وكذا الارتباطات الإقليمية والدولية ومثال ذلك تجاذب الفرقاء في العراق ولبنان (2007/2006) بين أبعاد الطائفية المحلية والأبعاد العربية الإسلامية والإقليمية والأبعاد الغربية الدولية.

وفي المغرب العربي عصر السلطات المتعاقبة التاريخية (الجزائر) أو الدينية العائلية (المغرب) أو الزعامتية الشخصية (تونس) إلى بعث فئات مصلحية والتقنين لها مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام.[2]

[1] أولفيه روا، "الزبائنية والمجموعات المتضامنة هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة، ورقة قدمت إلى ديمقراطية من دون ديمقراطيتين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، بحوث الندوة العسكرية التي نظمها المعهد الايطالي، "فوندا سيوني ايني انريكوماتيي" إعداد عسان سلامة، بيروت مركز الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص365-366.

[2] محمد عبد الباقي، الهرماسي، "المجتمع الدولي في المغرب العربي"، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربي، 1976، ص99.

لذا يلاحظ في تونس مثلا أن النمط العلائقي الزبوني تحول إلى سلوك عام داخل مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية حيث يتم "استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية"[1]

أما في الجزائر، فالملاحظ تضخم معتبر في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية منذ السبعينات، حيث بذلت جهود حثيثة لشل حركة المعارضة باستغلال تناقضات التيارات الفكرية فأطلق قيادات الحزب الشيوعي وعرضت عليهم مسؤوليات في المجال الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال هذه الموازنات بين الفئات والجماعات الضاغطة الفعلية الوهمية المتبقية، أصبح من ثوابت الديناميكية السياسية في الجزائر حتى يومنا هذا.

لقد طبق السيناريو نفسه في عهد التعددية الرسمية الحالية، حيث تكاثر عدد الجمعيات النقابية، الدينية، العرفية، التاريخية والظرفية... والمحبذة سياسيا _ أحيانا أكثر من الأحزاب السياسية نفسها.

هذه الأحزاب السياسية، التي اندمج الكثير منها في مشروع السلطة رغم تناقضاتها الفكرية الجذرية، سمح لأهمها بالنشاط الموازي غير المعلن، وبتكوين جمعيات وفنابات، وبالاستفادة من حقائق وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومة المتتالية.[2]

[1] عبد الرحيم حافظ، "الزبونية السياسية في المجتمع العربي _ قراءة اجتماعية _ سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص425.

[2] خ. ر، "الجسور المتحركة نحو الشراء والسلطة"، جريدة اليوم الجزائرية، 2000/04/09، ص04.

المطلب الثاني: الزبونية والعملية الانتخابية في الجزائر

المشكلة الأساسية للشخص في الجزائر ليست في أنه مستقلا، لكن في كونه مهددا ولو ضمنيا من طرف المضاربين السياسيين والحكام.

فالبحث عن منصب إداري في السلم السلطوي يقابله انشغال للحصول على الثروات من طرف الفاعل السياسي ونقصد به المسؤول بصفة عامة، في مقابل أيضا أن يمنح زبائنه (العائلة، الأصدقاء) بعض الامتيازات.

فالبحث عن السلطة في أي مستوى كان يترجم التعطش إلى القوى وحب التحكم وإرادة تلبية المتطلبات الشخصية.[1]

المتأمل للعملية السياسية يلاحظ مدى تلاحم، وفي أحيان تصادم كل ما هو تقليدي مع ما هو حديث، فالانتخابات مثلا، وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص، تصطدم ببيانات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الانتماءات العشائرية، بحيث تؤثر في عملية "ديمقراطية" هذه الانتخابات، وعملية اللعبة السياسية كما يحلو لكثير أن يسميها.

[1] Addi lahouari, étar et pouvoir dans les sociétés du tiers monde, le cas de l'Algérie.
Approche méthodologie et sociologique du pouvoir politique et l'étar th doc sd de Lucette Valens EHESS, paris, 1987, p10.

إننا بالفعل عندما نلاحظ الشكل الذي تأخذ المشاركة السياسية على المستوى المحلي فسنخلص أنها تتم عبر العلاقات القرابية والشخصية، بل وتصبح العلاقات القبلية عنصرا يراهن به في خصم الصراع والتنافس حول السلطة، لتتحول السلطة إلى علاقات زبونية.[1]

إن عمليتي الانتخابات المحلية والتشريعية يومي 17 ماي 2007، و29 نوفمبر 2007 على التوالي لم تكن سوى عملية تشكيل وإعادة تشكيل للذهنية التقليدية، فرغم ظهور الكثير من الشخصيات التي كان لها حظا وافر من التعليم إلا أنها احتفظت بذهنياتها التقليدية، وكرست انتماءاتها القبلية والعشائرية، أو على الأقل العائلية في عملية التأثير على الناخبين للوصول إلى مناصب المسؤولية البرلمانية أو المحلية، مؤطرة بقوى اقتصادية وإيديولوجية تكمن وراءها مصالح مختلفة تسهل من عملية استغلال ذوي النفوذ المحلي المتعثر في الجاه والسلطة وفي رأس المال الرمزي.

إن تشبث القبائل بالطقوس، الأعراس، المآتم، الاحتفالات الدينية، و"الطمع"[2] إلا ظهار التراتب الاجتماعي كل ذلك يغذي الزبونية، إذ هي مجرد عملية إعادة للإنتاج الاجتماعي في جو احتفالي، فالخطاب التقليدي كان له وزن ووقع كبيرين على الناخبين، دون أدنى اهتمام سياسي أو ديمقراطي ببرامج الأحزاب أو برامج القوائم الانتخابية الحرة، هذه البرامج التي كانت غائبة عن الساحة السياسية في حملات التوعية الانتخابية تمهيدا لعملية التصويت والاقتراع واختيار المنتخبين الجدد.

[1] رحمة بورقيبة، "الدولة والسلطة والمجتمع _ دراسة في الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالقبائل في المغرب"، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1991، ص165.

[2] نقصد "بالطعم" أو "الوعدة"تلك الاحتفالات الممتدة الأبعاد الدينية، السياسية والاقتصادية التي تقام حول أضرحة الأولياء الصالحين، وتسخير لها الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة، وهي تقام مرة على الأقل مرة في السنة خاصة بعد موسم الحصاد وجني المحاصيل الزراعية.

إن الزبونية أو الزبائنية عبارة عن نسق(Système) يقتضي أن يعمل الزعيم (المترشح تحديدا) هو شخصيا أو بواسطة وسطاء أو حلفاء على مبادلة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالولاء السياسي والدعم من طرف المخربين أو الأتباع وتكمن في (ولاء وخدمات وتصويت وسلطة) يجب على المترشح لكي يتمكن من تجسيد المعادلة أن يتمتع بنفوذ واسع في الحقل السياسي والإداري والاجتماعي (الخدماتي) والديني والطائفي إلى جانب الاستقطاب العائلي (أو العشائري) والمناطقي الجغرافي.[1]

تتضافر كثير من المميزات والخصائص التي تلعب الدور الهام في عملية الزبونية، وبالتالي التصويت لصالح مرشح بعينه، ويأتي على رأس هذه الخصائص التمتع بالانتماء القبلي والعائلي خاصة في المجتمعات المحلية، فالزعامات التقليدية لا تتعدى في كثير من الأحيان هذين الإنتمائين.

مما أعطى فرصة لظهور الرشوة السياسية، والضغط الاقتصادي الممارس على الناخبين، وكذا مظهر شراء الأصوات من خلال تأمين خدمات شخصية عينية للناخب أو من خلال نظام ما يسمى "المفاتيح الانتخابية" الذين يلتزمون تأمين عدد من الأصوات مقابل مبلغ من المال.[2]

فلقد لاحظنا محليا كيف قام عدد من المترشحين بتوزيع مبالغ من المال على أفراد معينين قصد حثهم على العمل على جلب عدد كبير من الأصوات والتأثير على توجهات الناخبين لصالح هؤلاء

[1] رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع"، دراسة في الثابت والمتحول وعلاقة الدولة بالقبائل في المغرب"، مرجع سابق الذكر، ص 170.

[2] إن غالبية المترشحين للانتخابات ليس لديهم تصور واضح لمعنى المشاركة السياسية، وليس لديهم برامج مسطرة، وأن المحتزبين معهم ليسوا على إلمام ببرامجهم الحزبية ولا بالفوارق الأساسية التي تميز هذه البرامج عن غيرها من برامج الأحزاب الأخرى.

المترشحين، أو الوعود التي يقدمونها بقضاء مصالح الناس واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية في حالة فوزهم في الانتخابات.

المطلب الثالث: الزبونية والفساد

انطلاقا من الاعتراف العام بالطبيعة العالمية للزبونية كمنطق محلي اجتماعي تبادلي وكونها تعد أحد الظواهر السلبية التي تبرز كمعطى أثر وبولوجي وسياسي وعالمي يتجلى في المواصفات التالية:

- تبادل الخبرات
- العلاقات الأسرية
- تبادل رمزي بدافع إيديولوجي
- الحياة السياسية المحلية[1]

وسنحاول فهم العلاقة الزبونية والفساد من خلال المتغيرات المعاصرة للزبونية من الاشنية إلى الفساد.

[1] فضيل دليو، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، مرجع سابق الذكر، ص 171-174.

- **متغيرات معاصرة للزبونية الاشنية إلى الفساد**

تشير بعض التنظيرات السياسية الحديثة إلى أن الزبائنية التقليدية التي كانت تراوح بين الأجوبة والعلاقات المهنية فتحت الطريق في المجتمعات المعاصرة أمام زبونية أحزاب وقبائل تتمثل أهم صفاتها في بيع وشراء الخدمات المؤسستية.[1]

لكن قد لا يكون هذا التمييز حدا فاصلا ومطلقا بين الزبونيتين التقليدية والمعاصرة، ولكنه بالضرورة مختلف وتحكمه ظروف الزمان والمكان، فقد يكون العامل الحزبي ذا اثر في بعض الزبونيات التقليدية، جنبا إلى جنب مع الأبوية والعلاقات المهنية في المجال الزراعي كما قد لا يكون لزبونية الأحزاب السياسية أثر يذكر في مجتمعات معاصرة متنوعة وجماعات الضغط (zobbies) مع ذلك فالغالب في مجتمعاتنا الإعلامية الحالية هو انتقال الساحة السياسية من الحياة البرلمانية إلى السياسة التلفزية الوسيلية، فالوفاق الودي والمصلحي بين محترفي السياسة والاتصال فضلا عن المصالح السياسية المتعددة لمؤسسات الإعلام ومتعددة الوسائل (Multimédia) يؤدي إلى نوع جديد من الزبائنية ذي طبيعة معقدة وغامضة لم تفك كل طلاسمها بعد.[2]

[1] José cazorle pérez, « el clientelismo de partide en la espana de hoy :una dis fucion de la démo cracia », revista de estudios politicos , n 87 (1985), p35-51.

[2] Georve balandier, el poder en es cemas :de la representacion del poder al poder de la representacion (barcelona :paidos, 1994, p45.

على حسب الأستاذ فضيل دليو لا يجب أن تتكلم على زبونية أحزاب بالمفهوم الحزبي التقليدي بل على أشكال جديدة مع الزبائنية الإعلامية السياسية، لأن ساحة التنافس انتقلت الآن إلى مجال إنتاج الصور والتواصل المباشر وعن بعد معا.

لكن هذا لا يعني انتهاء دور الزبائنية التقليدية إذ بالرغم من هيمنة مجتمع "الصورة" الإعلامي في مجتمعات معاصرة تفترض فيها "عقلانية" و"بيروقراطية" الدولة، فإن هذين المظهرين الأخيرين يخضعان أيضا للإملاءات الزبائنية.[1]

لكن ما هي خصوصية هذا النوع الجديد من الزبونيات؟

مما لا شك فيه أن هذه المجموعة النخبة اشتركت وتشترك في السلطة في حدود معتبرة إن ارتست غلنر (ernest ellner) يحلل العلاقة بين أهل "الكتاب" (وهم الجامعي والمثقف والإعلامي) وأهل "السيف" (وهم السياسيون والعسكريون) قائلا: "القلم ليس أقوى من السيف لكنه إذا دعم طقوسنا فإنه يمارس ضغوطا كبيرة على السيف، فالقلم هو الوحيد الذي يمكنه توجيه أهل السيف إلى اتخاذ القرار فإن كيفية التحالف بغية تحقيق أكبر المنافع الشخصية"[2]

غير أن التناقض يظهر عندما تكشف العلاقة بين نوعية البحث والمعرفة والأساس الاجتماعي الزبوني الملازم هما عن فجواتها بعد الاكتساح الجماعي للرداءة الفكرية لمؤسسات الفكر والسياسة عن

[1] فضيل دليو، مرجع سابق الذكر، ص182.

[2] Ernest gellner, elarado, la espada yellibro: la estsuctura de la historia humana, méxico: FCE, 1992, p90.

طريق شبكات ملتوية وزبونيات متعددة... ففي الآفاق البيداغوجية الجديدة للدولة المعاصرة يمكن ملاحظة وجود الزبون لعامل تفكير وانعدام الرجان أو الوالي كحكيم ومرشد.[1]

مما يغذي الحالة الراهنة للزبونية أننا نجد الجدل العلني في وسائل الاتصال الجماهرية والإلكترونية حول "الفساد" كإطار عام لها. هو المصطلح الذي ارتبط بالسياسة حسب سكوت scott منذ القرن 18 في أوروبا وذلك بعد اكتشاف الصفقات البرغماتية في أنظمة كانت تقوم آنذاك على قيم المساواة.[2]

ثم عرف الفساد، كما أشار إلى ذلك وارمن (warman) كآلية اختراق اجتماعي، حيث يسمح "الفساد للفرد بتحصيل الثروة، السمعة، السلطة، التأثير والمكانة في إطار أوسع من المجتمع التقليدي أو المحلي.[3]

بالطبع فإن تفشي الفساد، من خلال الزبونيات المتعددة وغيرها من العوامل لا يجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي ليس بمستحدث، وما الجديد في ذلك سوى تجاوزه الحدود المحلية الوطنية، وتدويله وتنجح أصحابه على شاشات وصفخات وأمواج يتعرض لها الملايين من البشر.

[1]Garcia leon (et al), eds, eociologie de la education, (baxa nova, 1993), p50.

[2]James cxott comparative political corruption, prentice _ hall contemporary comparative politics leries (engleuvod. Cliffs, NJ: prentive _ hall 1972), p17.

[3]Artuo warman, « la covupcion en elcampo: un medio de contiol social » dans: rasario castellanos E et al, la conupcion (méxico: nuestro tionpo, 1969), p98-99.

ففي الأخير يمكن القول أن الزبانية تعتبر "معطى" أنثرويولوجيا عالميا لا يجب "تطبيعه" بمسايرته وعدم مقاومته لأنها محبط لتطلعات المساواة في الفرص ومحددات المنافسة والرفاهية ومعرقل لطموح التنمية المستدامة، كما أن محاوره التركيبية أصبحت تتعدى العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساسا إلى ما يمكن تسميته بمحور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعاته وزبوناته الجديدة الرابطة بين المصالح السياسية والاقتصادية لبعض الدول المهيمنة والمصالح الآتية لبعض النخب المحلية وإلى مئات الأثنية المستعطفة.

إن الزبائنية (clientship _ clientelism) شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات الصاعدة، وهي تبرز كنمط علائقي يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية حيث تم "استلزام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية"[1]

وما يلاحظ بهذا الصدد أن كثيرا من أرباب النقابات وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة[2] هو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد، إن تفشي هذه الظاهرة من خلال الزبونات المتعددة وغيرها من العوامل ليجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي.[3]

[1] فضيل دليو، مرجع سابق الذكر، ص184.

[2] عبد الرحيم حافظ، "الزبونية السياسية في المجتمع المغربي"، قراءة اجتماعية.

[3] لاحظ بهذا الصدد حجم برقيات التهنئة من رؤساء جمعيات وشخصيات، غداة إعلان النتائج في الانتخابات الفرنسية في 2009، وهي إحدى سوابق الصحف الجزائرية في فتح الإشهار على الصفحة (1). وذلك قبل ترسيم النتائج، والملاحظ أن الكثير من هذه الشخصيات التي قد السائل الشكر والتهنئة غابت تماما عن الحدث على الأقل اجتماعيا بعد فترة جد وجيزة.

الخاتمة

فلقفلقلقفلقلفقل

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر

القرآن:

القرآن الكريم، الآية 41 من سورة مريم.

القرآن الكريم، الآية 83 من سورة القصص.

القرآن الكريم، الآية 33 من سورة المائدة.

2- المراجع

المذكرات والكتب:

www .indixussion.com /hr.32363.html 21:06.

أحمد محمود، حبيب الدوقي، "أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري"، (هيئة المعاهد التقنية، أربيل، المعهد التقني، العمادية، ديلرم/إدارة أعمال، بكالوريوس/ اقتصاد، 2010، غير منشور

أحمد مصطفى محمد معيب، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999.

أحمد مصطفى محمد معبد، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، 2012.

إدارة الموارد البشرية في المصارف الخاصة لتقرير عن المؤتمر العربي الثالث للموارد البشرية والتدريب.

أنطوان عسرة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، ديسمبر 2004.

أولفيه روا، "الزبائنية والمجموعات المتضامنة هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة، ورقة قدمت إلى ديمقراطية من دون ديمقراطيتين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، بحوث الندوة العسكرية التي نظمها المعهد الايطالي، "فوندا سيوني اينيي انريكوماتيي" إعداد عسان سلامة، بيروت مركز الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000،

باولو مور، "الفساد الأسباب والنتائج، التمويل"، عدد1، مارس 1998

بشير العلاق، "مبادئ الإدارة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2008.

بشير مصطفى، "الفساد الاقتصادي"، مجلة الدراسات الاقتصادية

بلال خلف السكارنه، "أخلاقيات العمل"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 1، 2011- 1432هـ.

بن عودة مريم، "الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2011-2012

بن عودة مريم، "الفساد الإداري مع الإشارة لحالة الجزائر"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، 2012/2011.

بوزاد عبد الرحمان، "الفساد والتنمية، التحدي والاستجابة"، عدد86، 2001

حرفق حديد محمد، "الإدارة والمبادئ والنظريات والوظائف"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

خ. ر، "الجسور المتحركة نحو الشراء والسلطة"، جريدة اليوم الجزائرية، 2000/04/09،

دهرام كريمة، "تأثير الفساد على مسار التنمية –دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015/2014.

رحمة بورقيبة، "الدولة والسلطة والمجتمع _ دراسة في الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالقبائل في المغرب"، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1991

السيد علي شتا، "الفساد الإداري ومجتمع المستقبل"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2009.

طارق طه، "الإدارة"، دار الجامعة الجديدة، 2008.

عبد الرحيم حافظ، "الزبونية السياسية في المجتمع العربي _ قراءة اجتماعية _ سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،

عبد عريفج وآخرون، "مبادئ في العلوم الإدارية"، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2002.

فاطمة الزهراء فيروم، "المواطن العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر"، رسالة ماجستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003

لعرابي كريمة، "دور القيادة في التغيير التنظيمي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر، 2010/2009،

لؤي أديب العيسى، "الفساد الإداري والبطالة"، دار كندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

محمد عباس حجازي، "مراجعة الأصول العلمية والممارسات الميدانية"، عين الشمس، 1984

محمد عبد الباقي، الهرماسي، "المجتمع الدولي في المغرب العربي"، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربي، 1976

محمد عبد الفتاح الصيرفي، "مبادئ التنظيم الإداري والإدارة"، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، 2006.

محمد قاسم القريوتي، "مبادئ الإدارة والنظريات والوظائف"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

محمد ناصر الصباغ، "الإدارة العامة والإصلاح في الوطن العربي"، الأردن، منشورات المنظمة العربية في العلوم الاجتماعية

محمود عبد الحميد، "مفهوم الفساد ومعاييره"، مجلة المستقبل العربي، العدد309، بيروت

مغربي محمد، هنون نصر الدين، "الفساد الإداري في الجزائر 1989- 2013"، دراسة وصفية تحليلية في تشخيصه وسبل معالجته"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس فس تخصص سياسات مقارنة ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012-2013،

موسى خليل، "الإدارة المعاصرة المبادئ –الوظائف- الممارسة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

انعكاسات الفساد الإداري، www. Startimes. Com/ =433993 على الساعة 20:29 تاريخ الاطلاع 2016/05/16.

Addi lahouari, étar et pouvoir dans les sociétés du tiers monde, le cas de l'Algérie.

Approche méthodologie et sociologique du pouvoir politique et l'étar th doc sd de Lucette Valens EHESS, paris

José cazorle pérez, « el clientelismo de partide en la espana de hoy :una dis fucion de la démo cracia », revista de estudios politicos , n 87 (1985)

Georve balandier, el poder en es cemas :de la representacion del poder al poder de la representacion (barcelona :paidos, 1994

[1] Ernest gellner, elarado, la espada yellibro: la estsuctura de la historia humana, méxico: FCE, 1992

سامر نصر، "أثر الفساد الإداري على عملية الإصلاح داخل سورية"، الحوار المتمدن، العدد 2358، 2008/07/30.

http ,//www. M. ahewar. Org

مقالة منشورة على الموقع التالي:

http://ar.wikipedia _org/wiki/%/d8% B6% B1% D9% 8A% D8% A8%.

Pas, nikos 1994. « jeheat therefore I exist؟ The dccixandal in context « In michael Hoff manet la emerging chobal business ethics, west port, ct: quorum borles.